الميزانية المراعية لحقوق الأطفال

الإطار العام

تحظى حقوق الطفل باعتراف دولي واسع النطاق، تجلى من خلال إقرار ومصادقة جلّ دول العالم على المعاهدات والإتفاقيات الدّوليّة في هذا المجال:

- ✓ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)،
- ✓ **أهداف التنمية المستدامة،**
- ✓ **الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل (1989) والبروتوكولين الاختياريين المتعلقين باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وببيع الأطفال وإستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.**

تحظى إتفاقية حقوق الطفل بما يشبه الإجماع العالمي حيث تم إقرارها والمصادقة عليها من قبل أغلب الدّول في العالم. وتتضمن هذه الاتفاقية الحقوق الخاصّة بالطفل والمعايير الدولية التي تضمن حمايته ورفاهه.

- ✓ إتفاقية منظّمة العمل الدّوليّة عدد 138 المتعلقة بالحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل.
- ✓ اتفاقية منظّمة العمل الدّوليّة عدد 182 لسنة 1999 المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والإجراءات الفورية للقضاء عليها.
- ✓ اتفاقية لانزاروت الخاصة بحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي.

وتعتبر تونس من ضمن الدول التي صادقت على أغلب الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل سنة 1992 وبروتوكولاتها الإختيارية.

أما على الصعيد التشريعي، فقد أصدرت تونس مجلة حماية الطفل سنة 1995 والتزمت بشكل صريح بحماية حقوقه ضمن الفصل 52 من دستور الجمهوريّة التونسية لسنة 2022.

كما حظي **الجانب المؤسساتي** بالاهتمام، حيث أحدثت تونس جملة من المؤسسات التي تعنى بتعزيز وحماية حقوق الطفل على غرار وزارة الأسرة والمرأة والطفل وكبار السن المكلفة بقيادة السياسة الوطنية المتعلقة بالطفل ومرصد حقوق الطفل وسلك مندوب حماية الطفولة وغيرها.

هذا وقد وضعت تونس جملة من **الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية** المتعلقة بحماية حقوق الطفل. نذكر من أهمها:

*الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة 2017-2021

*السياسة المندمجة لوقاية وحماية الطفولة 2021

*السياسة الوطنية للصحة في أفق سنة 2030

*المخطط الاستراتيجي القطاعي التربوي 2023-2025

كما يأخذ مخطط التنمية للفترة 2023-2025 بعين الاعتبار الحقوق الأساسية للطفل بصفة جلية، حيث تمّ التأكيد ضمن المحور الاستراتيجي الأول والمتمثل في رأس المال البشري قوام التنمية المستدامة والشاملة على **التعليم والتكوين الجيد للجميع**، وذلك بضمان نفاذ منصف للأطفال لتعليم ذو جودة والحد من مختلف الفوارق. وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن هذا المحور تعزيز **التمكين الاقتصادي والاجتماعي**، ويخلق بيئة ملائمة للنهوض بالأسرة ويوفر فرصًا متكافئة، لا سيما للنساء، التي سيكون لها تأثير إيجابي على الطفل. كما يمكّن من تشجيع **البحث العلمي في خدمة الاقتصاد**، ومن خلق مستقبل أكثر إشراقًا للأطفال بالاستثمار في المجالات ذات الأولوية التي تؤثر بشكل مباشر على نماءهم ورفاههم. وأخيراً، فإنّ **ترسيخ قيم المواطنة**، تدعم مشاركة الأطفال في المجتمع وتضمن نموهم البدني والعقلي من خلال تعزيز التربية البدنية والرياضة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، لا يزال الأطفال في تونس يواجهون تحديات عديدة من أهمها:

تحديات متعلقة بحماية الطفل

* تعزيز حماية الطفل من جميع أشكال العنف والاستغلال

-ارتفعت عدد البلاغات التي تلقاها مندوبي حماية الطفولة من 15202 بلاغ سنة 2020 إلى 22890 بلاغاً سنة 2022، منها 12122 بلاغاً يخص الفتيات. (التقرير الوطني حول وضع الطفولة بتونس خلال 2020-2021)

-وتعد أغلب حالات العنف متأتية من الأسرة حيث مثلت نسبة 60% من حالات العنف. (التقرير السنوي لحماية الطفولة لسنة 2022)

-كما يعد منسوب العنف المسلط ضد الفتيات مرتفعا، حيث تم الإبلاغ عن 3954 حالة عنف جنسي سنة 2022 تلقاها مندوبي حماية الطفولة. ومن بين الظواهر المثيرة للقلق تنامي ظاهرة مشاركة صور وفيديوهات الإعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، حيث ارتفع عدد الحالات المبلغ عنها من 65917 إلى 164562 خلال سنتي 2019 و2021 (تحليل الميزانية المخصصة لحماية الطفل - اليونيسف).

- كما تعرّض 80.9% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 1-14 سنة لشكل واحد على الأقل من أشكال العقوبة الجسدية والنفسية العنيف من قبل أمهاتهم/او الأشخاص الذين يعتنون بهم ، أي أن 8 من كل 10 أطفال هم ضحايا العنف على يد أشخاص من المفترض أن يوفروا لهم الحماية والرعاية. (المسح الوطني العنقودي متعدد المؤشرات 2023)

* القضاء على عمل الأطفال في القطاع غير المهيكل

- تمثل نسبة مشاركة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا في العمل 4٪ من مجموع الأطفال. 3.5٪ منها في المناطق الحضرية و5٪ في المناطق الريفية. 6.4% من هذه الفئة ينتمون إلى الأسر الفقيرة، مقابل 2.2% من الأسر الأكثر ثراءً.

- كما يشارك 5.5% من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في أعمال اقتصادية أو منزلية. كما تمّ تسجيل أعلى معدل (7.2%) في المنطقة الوسطى الشرقية. (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2023)

تحديات متعلقة بالفقر متعدد الأبعاد

*الحد من الفقر لدى الأطفال

-مع وجود حوالي 27.2% من السكان الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا، يعيش حوالي ربع الأطفال في ظروف فقر نقدي (المعهد الوطني للإحصاء، 2021).

علاوة على ذلك، تعيش نسبة كبيرة من هؤلاء الأطفال، حوالي 5.1٪، في فقر مدقع، وهذا يعني أنهم يفتقرون إلى الحصول على الاحتياجات الأساسية مثل التعليم أو السكن أو التغذية المتوازنة.

- ويعتبر فقر الأطفال في تونس ظاهرة ريفية، حيث يعيش 36.1% من الأطفال الفقراء (405.62 ألف طفل) في المناطق الريفية، مقابل 20.4% (419.97 ألف طفل فقير) في المناطق الحضرية.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن منطقة الوسط الغربي تسجّل أكبر نسبة مساهمة تقدّر بـ20٪ في معدل الفقر الوطني وفي معدل فقر الأطفال بنسبة 29٪ (المعهد الوطني للإحصاء، 2021).

تحديات متعلقة بالتعليم

*تحسين تغطية مؤسسات الطفولة المبكرة ومؤسسات التنشيط التربوية، خاصة في المناطق الريفية.

- يستفيد 47.2٪ فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 4 سنوات من البرامج التربوية للطفولة المبكرة مقابل 50.6٪ سنة 2018، مما يعني أن أكثر من نصف الأطفال في تونس لا يحصلون على هذه الخدمات. (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2023)

-تبلغ نسبة الالتحاق ببرامج الطفولة المبكرة في المناطق الريفية 35.4٪ مقارنة بـ 54.6٪ في المناطق الحضرية. (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2023)

- تمّ تسجيل نقص في خدمات الطفولة المبكرة والتربية ما قبل المدرسية لأطفال العاملات بالمؤسسات الصناعية بالمناطق الصناعية حسب دراسة الجدوى للمشروع النموذجي بدعم من اليونيسف والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (المشروع السنوي للأداء للأسرة و المرأة و الطفولة و كبار السن)

-تبلغ نسبة المنتفعين من خدمات التنشيط التربوية بمؤسسات الطفولة المبكرة 15% فقط على المستوى الوطني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و19 سنة في جويلية 2021 (المعهد الوطني للإحصاء).

* تحسين ادماج الأطفال من ذوي الإعاقة بمؤسسات الطفولة المبكرة

-بلغ عدد الأطفال ذوي الإعاقات المختلفة والملتحقين برياض الأطفال 1385طفلا في السنة الدراسية 2023/2022، منهم537 طفلاً مصاباً بطيف التوحد (المنظومة المعلوماتية لمتابعة مؤسسات الطفولة بوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن)

* تحسين المكتسبات الأساسية للطفل

- يتقن 3 من كل 10 أطفال فقط مهارات الحساب الأساسية.

-سجلت النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 عامًا والذين يتمتعون بمهارات الحساب الأساسية زيادة طفيفة سنة 2023 (31.7%) مقارنة بسنة 2018 (28.2%). تمثل النسبة المسجلة في المناطق الحضرية (34.9٪) مقابل (25.7٪) بالمناطق الريفية (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2023).

- لا يتمتّع 36% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة بمهارات القراءة الأساسية (المسح العنقودي المتعدد المؤشرات 2023).

تحديات متعلقة بالصحة

* تحسين صحة ورفاه الأطفال

-ينتفع 26% فقط من الأطفال برضاعة طبيعية بشكل مستمر بعد عامين من الولادة (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2023).

-تم تسجيل 1,811 حالة وفاة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة، و238 حالة وفاة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة وأربع سنوات (التقرير الذي نشره المعهد الوطني للصحة العمومية سنة 2020 تحت عنوان "الإحصائيات الوطنية لأسباب الوفاة في تونس سنة 2020").

- وتتمثل وفيات الأطفال بسبب أمراض الإسهال والتهابات الجهاز التنفسي الحادة حوالي 6-8% من الأطفال، مع معدلات أعلى في المناطق الريفية. كما أنّ الأطفال دون سن 23 شهرًا أكثر تضررًا من الأطفال الأكبر سنًا (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018).

-يبلغ معدل السمنة لدى الأطفال دون سن 10 سنوات 21% و50% لدى الأطفال فوق سن 10 سنوات. أي بزيادة 13.7% في الوزن بين الأطفال بصفة عامّة.

كما تمّ تسجيل انخفاض حاد بنسبة 92.5% في استهلاك الأغذية الطبيعية.

مع انخفاض مستوى النشاط البدني، يشارك فقط 30% من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في شكل من أشكال الرياضة، وأغلبهم من الذكور.

أيضا تمّ تسجيل انخفاض كبير في مستوى مياه الشرب للأطفال، حيث أن مستوى شربهم لمياه الشرب أقل من لتر واحد في اليوم، في حين أن منظمة الصحة العالمية توصي بشرب 1.5 لتر على الأقل من الماء يوميًا (نتائج الدراسة الوطنية حول تغذية الأطفال في تونس، التي أجرتها الوكالة الوطنية للرقابة الصحية والبيئية للمنتجات في مارس 2021).

- أما بالنسبة إلى الصحة النفسية، فيعاني 16.6% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا من القلق، بينما يعاني 4.4% من الاكتئاب. تبلغ نسبة القلق بين الأطفال في المناطق الريفية 17.8% مقارنةً بالمناطق الحضرية، (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018)

- قُدِّر تعاطي التبغ بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 عامًا بنسبة 40% من الأولاد و5.3% من الفتيات. ووفقًا للمسح الوطني المدرسي (المسح الوطني المدرسي الثالث في تونس)، ازداد استهلاك التبغ والماريجوانا في المدارس. يدخن شاب على كل أربعة شباب سيجارة مرة واحدة على الأقل في حياته أو حياتها. معدل استهلاك التبغ أعلى من 3 إلى 4 أضعاف بين الرجال مقارنة بالنساء، لكن معدل تجربة التدخين بين الفتيات ارتفع من 10% إلى 14% بين سنتي 2013 و2021. (المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018)

*الحد من الانتحار في صفوف الأطفال

-تم تسجيل 259 محاولة انتحار من قبل الأطفال خلال سنة 2022 (التقرير الوطني حول وضع الطفولة 2022)
- كما تمّ تسجيل 8 حالات انتحار أطفال، بمعدل حالتين في الشهر، و102 محاولة انتحار، بمعدل 26 محاولة في الشهر، خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2023. 80% من محاولات الانتحار بين الأطفال من الفتيات (الموقع الرسمي لوزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن)

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة، من المهم الإقرار بأن عدم مأسسة وإدراج حقوق الطفل في السياسة العمومية والميزانية يفسر جزئياً هذه التحديات.

ويعزى إستمرار هذه التحديات، رغم المجهودات المبذولة، إلى عدم إدراج حقوق الطّفل في السياسات العمومية والميزانية.

الهدف من المذكرة التوجيهية

تتيح هذه المذكرة لمختلف الأطراف المتدخلة ولا سيما رؤساء البرامج والمسؤولين عن الميزانية التعرف على المفاهيم المتعلقة بالميزانية المراعية لحقوق الطفل وأهدافها ومنهجية تطبيقها.

ما هي الميزانية المراعية لحقوق الطفل؟

تمثّل الميزانية المراعية لحقوق الطفل منهجية لإدراج الاحتياجات المتباينة للأطفال في السياسات العمومية وفي الميزانية. ويجدر التأكيد على أن للأطفال احتياجات خاصة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية وغيرها من المجالات. ومن الضروري أن تؤخذ هذه الإختلافات بعين الاعتبار في كامل مسار الميزانيّة من إعداد الميزانية إلى غاية مراقبتها وتقييمها.

وترتكز هذه المنهجية على تحليل واقع الطفل وأخذه بعين الاعتبار عند تخطيط وإعداد السياسات العمومية والميزانية بما يمكن من توظيف أمثل للموارد المالية وبلوغ فعالية الإنفاق العمومي بهدف توفير فرص متكافئة في الحصول على الخدمات الأساسية الجيدة مثل التعليم والصحة، وتعزيز منظور الادماج الاجتماعي، وإرساء آليات حماية اجتماعية قوية للأطفال في أوضاع هشة، من أجل حمايتهم من جميع المخاطر التي تحوف بهم. كما تحيلنا هذه المنهجية إلى مراجعة الإنفاق الحالي لحقوق الطفل من أجل تحديد

وإعادة توجيه الموارد نحو المبادرات الأكثر صلة بتعزيز حقوق الطفل بغاية تحسين نوعية حياتهم وتعزيز التنمية الدّامجة والمستدامة للجميع. ذلك أنّه يتم متابعة مدى تنفيذ تعهدات السياسات العمومية في مجال تكريس حقوق الطفل والميزانية المخصصة لها قصد إعادة توجيه التدخلات على مستوى السياسات العمومية والميزانية وإقتراح التدابير اللازمة لمزيد تطويرها.

لماذا الميزانية المراعية لحقوق الطفل؟

تساعد الميزانية المراعية لحقوق الطفل على تهيئة الظروف الملائمة لكل طفل لتحقيق إمكاناته الكاملة والتطور كعنصر فاعل ومُتَفَوّق في المجتمع.

ومن خلال استهداف تعليم الأطفال وصحتهم ورفاههم العام على وجه التحديد، تساعد الميزانية المراعية لحقوق الطفل على تهيئة الظروف لنجاحهم في المستقبل. وسيمكّن الإستثمار فيهم من تحقيق عائدات هامة. فعلى سبيل المثال، تتمثّل العائدات المتأتية من الاستثمارات في صحة الطفل في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى عشرون ضعف مبلغها الأصلي، وهو ما يؤكد الجدوى الاقتصادية لهذه الالتزامات.

وتمثّل الميزانية المراعية لحقوق الطفل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعود بالنفع بصفة منصفة على المجتمع بأكمله. وعليه، وعلاوة على أنّها تمثل إلتزاما، فهي تعتبر أيضاً استراتيجية اقتصادية حكيمة تضمن مستقبلاً يحفز فيه رفاه الأطفال على النمو الاقتصادي الدامج والمستدام للجميع.

وتسمح الميزانية المراعية لحقوق الطفل بما يلي:

الشفافيّة

-جعل احتياجات الأطفال واضحة في الميزانية باستخدام مقاربة حقوقية
-ضبط نفقات الميزانية الموجّهة لصالح حقوق الطفل بما يمكن من اتخاذ القرارات الأفضل

الأداء

-تقديم خدمات عمومية ذات جودة لصالح الأطفال
-الرفع من كفاءة وجدوى السياسات عمومية في صالح الطفل
-الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والمتعلّقة بالنوع الاجتماعي التي غالبا ما تؤثر على الأطفال

المسؤولية

الالتزام بتفعيل حقوق الطفل عبر إجراءات ملموسة وإضفاء الطابع الرسمي عليها في وثائق الميزانية والأداء ونشر الإنجازات في هذا المجال.

منهجية إدراج حقوق الطفل بالسياسات العمومية والميزانية

في إطار التصرف في الميزانية حسب الأهداف، اتخذت تونس خيارًا استراتيجيًا يتمثّل في إدراج احتياجات الطفل وحقوقه في السياسات العمومية والميزانيّة. وتهدف هذه المبادرة إلى اعتماد منظور موجه نحو النتائج لتحسين تخصيص الموارد العمومية بغاية ضمان رفاهية الطّفل.

تمثل هذه المنهجية الشاملة والدامجة خطوة مهمة نحو تحقيق بيئة تكون فيها حقوق الطّفل ورفاهه في طليعة الأولويات الوطنية مما يمهد الطريق لمستقبل يمكن فيه لكل طفل في تونس أن ينمو ويزدهر ويساهم بشكل إيجابي في المجتمع.

يرتكز التوجه الاستراتيجي لتونس نحو تركيز الميزانية المراعية لحقوق الطفل على المحورين الأساسيين التاليين:

- إدراج البعد المتعلق بحقوق الطفل في السياسات العمومية وإطار الأداء.
- اعتماد التبويب المراعي لحقوق الطفل.

المحور الأول: إدراج حقوق الطفل في السياسات العمومية وإطار الأداء:

يتّجه العمل على ايجاد العلاقة بين الأهداف المنصوص عليها في السياسة الوطنية بشأن حقوق الطفل وأهداف البرامج (السياسات العمومية على معنى القانون الأساسي للميزانية). ويعدّ ذلك ذو أهمية بالغة

للتوصّل إلى ترجمة الالتزامات المتعلقة بحقوق الطفل إلى أنشطة ملموسة، وذلك بالاعتماد على تجربة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي.

إن الأولويات الاستراتيجية المبينة أدناه مستوحاة بشكل رئيسي من مخطط التنمية للفترة 2023-2025 والاستراتيجيات الوطنية المتعلّقة بحقوق الطفل التي سبق ذكرها أعلاه.

الأولويات الإستراتيجية	**الحقوق المنصوص عليها في إتّفاقية الأمم المتّحدة لحقوق الطّفل**
تعزيز التعليم الجيّد والشامل للجميع	الحق في التعليم
تعزيز صحة الأطفال ورفاههم.	الحق في الرعاية والحماية من الأمراض والحصول على نظام غذائي كافٍ ومتوازن.
تعزيز وقاية الأطفال وحمايتهم من جميع أشكال الاستغلال والعنف	*الحق في الحماية من العنف وسوء المعاملة وجميع أشكال الإساءة والاستغلال. *ضمان الحقوق السياسية: الحق في الحماية من سوء المعاملة (سوء المعاملة والتعذيب) الحق في الحصول على ملجأ، والحق في الإنقاذ، والحق في ظروف معيشية كريمة الحق في عدم التورط في الحرب أو المعاناة منها
تعزيز الحماية الاجتماعية للأطفال	الحق في مستوى معيشي لائق
تعزيز بيئة ملائمة لنمو الأطفال وتحقيقهم لذواتهم	*الحق في الحصول على أسرة، والحق في الحصول على الرعاية والمحبة *الحق في الحصول على اسم وجنسية وهوية *الحق في الخصوصية *الحق في حرية الإعلام والتعبير والمشاركة. *الحق في اللعب والأنشطة الترفيهية

يتّجه إدماج المبادئ المنصوص عليها في الإتّفاقية الدّولية لحقوق الطّفل في جميع الأولويات الاستراتيجية، مع مراعاة النوع الاجتماعي والتغيّرات المناخيّة.

التذكير بهذه المبادئ:

1. تكافؤ الفرص وعدم التمييز
2. مصلحة الطفل الفضلى
3. الحياة والبقاء والنمو
4. المشاركة

منهجية إدماج حقوق الطفل في السياسات العمومية:

يشدد المحور الأول على أهمية مراعاة بُعد حقوق الطفل في السياسات العمومية. وتهدف هذه المنهجيّة إلى ضمان مراعاة الاحتياجات الخاصة بالأطفال في تخطيط السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، وبالتالي ضمان أن يعزز الأداء العمومي رفاههم ونمائهم بشكل استباقي.

يتّجه ترجمة الأولويات الوطنية في المجال في السياسات العموميّة باستخدام الإطار المنطقي والتبويب الميزانياتي المراعي لحقوق الطّفل.

تتبنى وزارة المالية منهجية التنزيل التّالية بالنسبة إلى كلّ صنف من أصناف الحقوق، وذلك بإستئناس بما تمّ إعتماده على مستوى الميزانيّة المراعية للنوع الاجتماعي:

منهجية إدراج حقوق الطفل في السياسات العمومية:

1- تنزيل الأولويات الوطنيّة في مجال حقوق الطّفل	2- تحديد الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطّفل والمرتبطة بالأهداف الإستراتيجية للبرامج	3- تنزيل الأهداف العملياتية المراعية لحقوق الطّفل إلى أنشطة
• ترصد وتحديد الأهداف والأولويات الوطنية في علاقة بمجال تدخّل السياسة العمومية /البرنامج • تحديد إشكالية /إشكاليات متعلّقة بحقوق الطّفل ومرتبطة بالأولويات الوطنية ذات العلاقة • تنزيل الإشكاليات المطروحة على مستوى البرامج (السّياسات العموميّة) • البحث عن الأسباب المباشرة للاشكالية / الإشكاليات	• إعادة صياغة الأسباب المباشرة في شكل أهداف عملياتية • تحديد الأهداف العملياتية • ايجاد الربط بين الأهداف العملياتية والأهداف الاستيراتيجية للبرنامج	• إعادة صياغة الأهداف العملياتية افي شكل اشكاليات • تحديد الاسباب الجذرية لكلّ إشكاليّة • إعادة صياغة الأسباب الجذرية إلى أنشطة • تحديد الإنعكاس المالي للأنشطة ومصادر التمويل المتوخاة • تحديد الأنشطة ذات الأولية بناء على معايير محددة مسبقا • تحديد مؤشرات النتائج • تحديد مؤشرات الأنشطة / متابعة الإنجاز

سيمكن تطبيق هذه المنهجية من تحديد خطة عمل لتنفيذ إلتزامات كلّ سياسة عمومية في المجال.

المحور الثاني: اعتماد التبويب المراعي لحقوق الطفل:

يتضمن المحور الثاني التبويب المراعي لحقوق الطفل تصنيف نفقات الميزانية وتبويبها في أصناف، ذلك يجعل من الممكن التأكد من مدى مراعاة حقوق الطفل في توزيع الميزانية من رصد وتنفيذ. حيث يتمّ تيسير عملية تحديد ومتابعة وتحليل النفقات من منطلق تكريس حقوق الطفل، بهدف تحسين عملية أخذ القرار من قبل المسؤولين الرئيسيين في هذا المجال.

وللتذكير فإن التبويب المراعي لمقاربة حقوق الطفل المعتمد بتونس يرتكز على أربعة تصنيفات وهي:

مقتطف من مرجع تفعيل التبويب المراعي للنوع الاجتماعي ولحقوق الطفل - 2023

الصنف 0: النفقات المحايدة	الاعتمادات المرصودة بعنوان المشاريع أو الأنشطة أو الأنشطة الفرعية الخاصة بـــ: • التسيير أو التصرف الأفقي سواء ضمن برامج القيادة والمساندة أو البرامج العملياتية ؛ • ليس من المحتمل أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حقوق الطّفل
الصنف 1: النفقات المباشرة	اعتمادات مخصّصة للمشاريع أو الأنشطة أو الأنشطة الفرعية داخل نطاق السياسة العمومية والتي تهدف إلى تقديم فوائد مباشرة لمجموعات تكون إمّا كليّا او أغلبيّتها ممثّلة في الأطفال.
الصنف 2: النفقات الموسعة	اعتمادات المشاريع أو الأنشطة أو الأنشطة الفرعية داخل نطاق السياسة العمومية لفائدة مجموعة حيث يشكل الأطفال جزءًا منها.
الصنف 3: النفقات المخصّصة للأشخاص المسؤولين عن الأطفال	اعتمادات للمشاريع أو الأنشطة الفرعية أو الأنشطة داخل نطاق السياسة العمومية والتي تتكفل بتعزيز الأشخاص المسؤولين عن الأطفال. الأشخاص المسؤولين عن الأطفال هم الآباء، الأوصياء، أو المهنيون المختصون في رعاية الأطفال والمراهقون، مثل المعلمون وأطباء الأطفال.

ورد الوصف التفصيلي لمنهجية تطبيق هذا التبويب في "مرجع تفعيل التبويب المراعي للنوع الاجتماعي ولحقوق الطفل – 2023".

وعلى هذا النّحو، يشكّل هذان المحوران معًا منهجية تتسم بالشموليَّة والإبتكار، تعكس مدى التزام تونس بخلق بيئة يمكن فيها لكل طفل، بغض النظر عن جنسه، أن ينمو ويستفيد من السياسات العمومية العادلة والدّامجة.

منهجية المرحلية والتشاركية

على غرار منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف، تعتمد منهجية الميزانية المراعية لحقوق الطفل نفس منهجية المرحلية والتشاركية والعملية.

حيث تنخرط جميع المهمات في تنفيذ الميزانية المراعية لحقوق الطفل ولكن بدرجات متفاوتة:

- مهمات ذات طابع اجتماعي: وهي مهمات الخط الأمامي معنية بتفعيل الالتزامات الوطنية في برامجها وميزانيتها.

وهذه المهمات هي بشكل أساسي مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ومهمة الشؤون الاجتماعية ومهمة التربية ومهمة العدل ومهمة الصحة ومهمة الشباب والرياضة ومهمة الداخلية ومهمة الشؤون الثقافية ومهمة تكنولوجيات الاتصال ومهمة التكوين المهني والتشغيل.

- باقي المهمات: تعتبر مساهمتها في تنفيذ الميزانية المراعية لحقوق الطفل غير مباشرة ولكنها ذات أهمية بالغة وذلك على غرار مهمة التجهيز والإسكان ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومهمة النقل ومهمة التجارة ومهمة السياحة.